

## الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. رنا طلعت الصمادي  
د. أيمن أحمد العمري  
قسم أصول التربية والإدارة  
قسم أصول التربية والإدارة  
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية  
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

## الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. أيمن أحمد العمري

قسم أصول التربية والإدارة  
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

د. رنا طلعت الصمادي

قسم أصول التربية والإدارة  
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية. وتم تطوير استبانة للكشف عن درجة ممارسة الطلبة للمبادئ والقيم الديمقراطية مكونة من (٣٣) فقرة موزعة إلى أربعة مجالات هي: الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية. بالإضاعة إلى تطوير استبانة للكشف عن درجة تشجيع الجامعات الأردنية للممارسات الديمقراطية بين طلبتها مكونة من (٢٠) فقرة موزعة إلى مجالين هما: القوانين والتعليمات، والنشاطات الجامعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية. وبينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية وذلك لصالح إقليم الوسط.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة التعليم العالي، إدارة شئون الطلابية، الجامعة، الديمقراطية.

## The role of Jordanian Universities in supporting democratic practices among students

**Dr. Rana T. Al-Smadi**

Faculty of Educational Sciences  
Hashemite University

**Dr. Aieman A. AL-Omari**

Faculty of Educational Sciences  
Hashemite University

### Abstract

The purpose of this study was to explore the degree to which Jordanian universities support democratic practices among their students. A questionnaire was developed, which was consisted of two parts; the first part contained demographic questions; while the second part contained (33) items divided into four dimensions; freedom, equity and justice, participation, and responsibility. Another questionnaire was consisted of (20) items divided into two dimensions; laws and rules, and activities. The study found that there was a moderate positive correlation between the supporting role of Jordanian universities and democratic practices among students. The study also found that there were no significant differences among students of democratic practices and the demographic variables of the study except in geographic location for the middle location.

**Key words:** higher education administration, student affairs administration, university, democracy.

---

## الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. رنا طلعت الصمادي

قسم أصول التربية والإدارة

كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

د. أمين أحمد العمري

قسم أصول التربية والإدارة

كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

### المقدمة

تعنى الديمقراطية — بشكل عام — بمشاركة الأفراد في النظام السياسي. وفي وضع القوانين والأنظمة، واختيار أفراد السلطة، ضمن منظومة من القيم والمعتقدات أهمها: حرية التعبير للأفراد (Davis, 2003). وحق المشاركة الفعالة والحية في عملية صنع واتخاذ القرار. (Carrison, 2003) ومبدأ العدالة والمساواة (Romanish, 1998). بين جميع أفراد المجتمع ضمن الاهتمام بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً (مؤتمر اليونسكو 1988، والمؤتمر الدولي لتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية والمنعقد في مونتريال 1993).

ويمثل الأردن مثلاً مشرفاً يحتذى به في أنحاء العالم العربي في إرساء الديمقراطية وضمّان حقوق الانسان. حيث أجريت الانتخابات البرلمانية الحرة عام (1989). وتم إلغاء الأحكام العرفية بعد الانتخابات عام (1990). وتابع الأردن مسيرته الديمقراطية بإصدار قانون الميثاق الوطني الأردني الذي يعكس قيم الديمقراطية من حيث التأكيد على مبادئ الحقوق المدنية الإنسانية. ومبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين. ومبدأ التعددية السياسية والحزبية الأمر الذي يضمن استمرار مسيرة التقدم الوطنية والتحول الديمقراطي في البلاد (وزارة الخارجية الأردنية).

وضمن هذه الأجواء الديمقراطية، فقد خصص الأردن في دستوره فصلاً كاملاً لحقوق الإنسان. تضمن فيه أن جميع الأردنيين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. ولا تمييز بينهم في المسؤوليات والحقوق على أساس العرق، أو اللغة، أو الدين، أو اللون. ويسهم الدستور الأردني — ضمن هذا السياق — في المساهمة الفعالة في تعميق وتطوير مفهوم ومبادئ الديمقراطية من: المساواة، والعدالة، والحرة، وصون التعددية، والالتزام بسيادة القانون، وتمكين الوحدة الوطنية في جميع جوانب الحياة الوطنية والمؤسسية الأردنية لتلبية طموحات الشعب الأردني وتطلعاته الوطنية والقومية والإنسانية.

وقد أسس الأردن منظمات ومؤسسات لاستمرار تعزيز وتعميق الممارسات الديمقراطية من صون لحقوق الإنسان، والحرة، ولواجهة أية انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان، وضمّان عدم التمييز بين الأفراد على أساس اللغة أو الجنس أو الفكر أو الدين. وتعد المؤسسات التربوية

من المؤسسات الرئيسية والفعالة المسهمة في إرساء وتوضيح وتعزيز مبادئ الديمقراطية، وتطوير الممارسات الديمقراطية التي تمكن الفرد من التحول إلى كائن اجتماعي قادر على حماية وتعزيز الحريات العامة، والتعددية السياسية والفكرية، وضمان احترام حقوق الإنسان وكرامته. فقد أشار كاريسون (Carrison, 2003) إلى العلاقة بين التعليم والديمقراطية. فكما أن التعليم ضروري لتحقيق الديمقراطية فإن الديمقراطية تشكل جانباً كبيراً من حيث ضمان إيجاد مواطنين مثقفين ومتعلمين، وقادين على المشاركة في الحوار، وعملية اتخاذ القرار، وحماية حقوق الأفراد من حيث ضمان الحياة، والحرية، والسعادة، والخير للأفراد. إن الهدف والغاية من تعلم الديمقراطية في المؤسسات التربوية التعليمية، هو القدرة المستمرة على النمو بجميع جوانب الحياة لخلق وإيجاد المواطن الصالح.

فتحديات الوقت الذي نعيشه، ومتطلبات المستقبل الذي نتطلع إليه، تتطلب الارتفاع بالتعليم وتحسين نوعيته باعتباره التحدي الأكبر الذي ستواجهه مؤسساتنا التعليمية لتكوين راس المال البشري عال النوعية (Glickman, 1998). القادر على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يواجهها العالم، وللمحافظة على أمن واستقرار البلاد. وذلك يتطلب إيجاد مواطن يتحلى بالعقل المنير، والشجاعة والقيم التي يجب أن تحارب الأيدولوجيات والأفكار المتطرفة. ويعد التعليم الطريق الوحيد للإبداع المعرفي، وتنمية المهارات والسلوكيات لتحقيق الديمقراطية. فالنعليم من خلال مبدأ التعليم العام الذي يمكن أي فرد من الوصول إليه، ومبدأ تقديم فرص تعليمية متساوية، يمثل عصب الديمقراطية التي يتلمسها الفرد منذ الصغر (السورطي، ١٩٩٨؛ Cookson, 2001).

ولقد احتلت التربية الموجهة لمفاهيم والممارسات الديمقراطية مكانة مهمة في رؤية تلك المؤسسات التربوية، حيث أكدت هذه الرؤية على ضرورة التأكيد على إيجاد المواطن المستنير وذلك من خلال تأسيس العقلية النقدية، وبناء القدرات الابتكارية، وتأمين التعليم الذاتي. فقد أكد برنت (Print, 1999) على ضرورة تضمين المؤسسات التعليمية لمبادئ الديمقراطية التي تتمحور حول العدالة الاجتماعية، والمدنية، والتسامح، وحرية التعبير، وتأكيد دور القانون، والتوازن البيئي، والمساءلة الحكومية، واحترام الآخرين، وحرية الأديان والأحزاب. كذلك ضرورة تعليم الطلبة في المؤسسات التربوية التعليمية أموراً تتعلق بالتواجد السياسي، والحقوق والمسؤوليات التي تخص الفرد ضمن مجتمعه. وأكد الباحث أن الديمقراطية ليست معرفة فقط. بل يجب أن تتطور في الطالب لتترجم على شكل سلوكيات ومهارات، وقيم تساعد الفرد على المشاركة الفعالة في الحياة الديمقراطية.

وتعد الجامعات كمؤسسات تعليم عالٍ، أداة لتوفير الظروف المناسبة للنمو المتزن العقلي والفكري والانفعالي والاجتماعي والوجداني لطلبتها ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على بناء البلاد ضمن المشاركة والمسؤولية الجماعية (Fish, 2007). فالجامعة هي إحدى مرتكزات تقدم المجتمع ونموه، حيث تعمل على تطوير الموارد البشرية بكافة التخصصات وتزود جميع المؤسسات الأخرى بالكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع (عبود، عبد الحميد، ٢٠٠٠). وقد أكد كاسيل (Cassel, 2003) على الدور الأساسي الذي تلعبه الجامعة في تدعيم السلوك الاستقلالي لدى طلبتها كمظهر من مظاهر تأهيل العقلانية المعرفية في المجتمع وتشكيل الإبداعات المختلفة لمواجهة تحديات القرن المتمثلة في ثورة التقنية المتقدمة والمعلوماتية، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتلعب الجامعة كذلك دوراً حيوياً من حيث بناء وغرس القيم الديمقراطية، وترجمة هذه القيم إلى ممارسات (Reiger, 2001) على أرض الواقع من خلال القوانين والتعليمات والأنشطة المختلفة التي تدعم وتساهم في إرساء مبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واحترام وترسيخ قيم العدالة والمساواة والحرية (Mullen & Johnson, 2000)، والعمل المشترك والمشاركة الفعالة، ومن خلال إيجاد قيادات قادرة على التفكير الحر الناقد، وقادرة على تحمل المسؤولية. لهذا يجب أن لا ينظر إلى دور الجامعات على أنه منحصر في إعداد أفراد كقوى عاملة حاصلين على مؤهلات علمية معترف بها للعمل في سوق العمل المحلي أو الخارجي؛ بل يتعدى ذلك إلى إيجاد المواطن الصالح المتوازن المشارك والمسؤول. ولهذا كان لا بد للجامعات من توفير جميع التدابير وتوفير المناخات الملائمة كي يعيش الطلبة ضمن أجواء الحياة والممارسة الديمقراطية بصورتها الكاملة داخل الحرم الجامعي لتصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الطالب كفرد مدني صالح (Carrison, 2003).

ويتم ذلك من خلال وضع القوانين وتنظيم فعاليات الجامعة وأوجه نشاطاتها على نحو يؤدي إلى إعداد وتكوين شخصيات الطلبة بصورة تجعلهم قادرين على وعي وتفهم حقوقهم كأفراد في المجتمع الإنساني (Warring & Warrins, 1999). والإسهام في المحافظة على هذه الحقوق والدفاع عنها. ويعد هذا الأمر من الأمور المهمة التي يجب على الإدارات الجامعية الانتباه إليها للحفاظ على ثبات واستقلالية البلد، والحفاظ على السلم والسلام في البلاد بحيث لا يكون المجتمع عرضة للوقوع في براثن ظروف العنف والإرهاب والحروب بشتى أشكاله وصوره. حيث يتمكن الطالب من خلال الممارسات الديمقراطية من تحقيق حاجاته

ورغباته، وتحقيق حاجات ورغبات المجتمع بشكل كبير ضمن تحقيق الاتصال المنفتح بين الأفراد والمشاركة الفعلية في العملية السياسية وفي عميلة صنع واتخاذ القرارات. ولهذا يجب أن يكون النظام التربوي للإدارات الجامعية نظاماً مفتوحاً مستقلاً بحيث يكون للطلبة داخل هذه المؤسسات جزءاً فيها.

وفي المقابل، فإذا أراد الفرد أن يتمتع بميزاته وحقوقه الديمقراطية، فيجب عليه أن يتحمل المسؤولية عن طريق التأكيد على الخير العام، والمشاركة الدستورية في الحياة المدنية والسياسية للمجتمع. ولهذا يجب عليه التحلي بعدة خصائص وصفات منها الصدق والشجاعة والتعاطف والتسامح والاحترام والثقة (Patrick, 2006).

إلا أن الواقع الحالي في معظم المؤسسات التربوية في العالم أنها لا تزال تدار من خلال هيكله مؤسسية، بتحكم وقوة، ولا توجد ممارسات على مبدأ المساواة عند اتخاذ ووضع القرارات المهمة داخلها (Glickman, 1998). فنظام التعليم العالي في الوطن العربي - على سبيل المثال - يسعى إلى الاهتمام بقيمة الفرد وبكرامته بشكل عام، بغض النظر عن أي فروقات بينهم، ويسعى كذلك إلى صون الحرية الشخصية، وحرية التفكير والتعبير، وحق الفرد في الحصول والوصول إلى الفرص المتكافئة (العبادي، الطائي والأسدي، ٢٠٠٧). إلا أن مراجعة للأدبيات المتعلقة بالتعليم الجامعي العالي والديمقراطية في عالمنا العربي أن الجامعات العربية لا تزال مقصورة في دورها المتمثل في تكوين الوعي السياسي والشخصية الاجتماعية المنتمية والفاعلة في الحياة العامة (مرسي، ١٩٩١). وهذه النتيجة أكدها الموسوي (٢٠٠٨) حيث ذكر أن الممارسات والسلوكيات في معظم الجامعات العربية لا تقوم على الحرية والتفاعل والثقة المتبادلة، بل تعتمد على السيطرة والتحكم والتسلط. وأوعز السبب إلى ذلك إلى غياب التقاليد الديمقراطية، والتقاليد الأكاديمية في المجتمعات العربية.

ويضرب الأمين (٢٠٠٧) حال السودان كمثالٍ لواقع الديمقراطية والتعليم العالي في معظم الوطن العربي. حيث تتسم المرحلة الحالية من تطور السودان بالتخلف والاستبداد في الحكم، وأن الديمقراطية في السودان في أزمة منذ أمد بعيد، والتعليم العالي في حالة انهيار، وأكد على ضرورة تأسيس وترسيخ الديمقراطية في نظام تعليم عالٍ متميز ومتوفر لجميع المؤهلين للالتحاق به والراغبين في ذلك. وأشار إلى أن إدارة مؤسسات التعليم العالي تنتهج النمط السلطوي حيث تنعدم الديمقراطية في إدارة النظام، ويتمركز التعليم حول المعلم، وقدم المناهج والبرامج التي لا تتماشى مع احتياجات المدارس، وغير ملائمة ولا تقدم صورة شاملة وحقيقية للعالم المعاصر والحياة فيه، وتعتمد التلقين والاستظهار أسلوباً فريداً للتدريس.

وتجعل من الامتحان محددًا أساسياً للمنهج.

وفي الأردن، فإن الجامعات في الأردن تتبنى فكرة المشاركة والتفاعل فيما بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال اللقاءات المفتوحة التي تعقد باستمرار، والمشاركة في اتخاذ القرارات من خلال اللقاءات بين رؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك لقاءات العميد ورؤساء الأقسام الأكاديمية في كلياتهم. وأن فلسفة التعلم في الجامعات الأردنية تركز على الأساس الديمقراطي الذي يحقق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ويعتبر أن التعليم حق للجميع، وكذلك على الإيمان بكرامة الفرد وقيمه واحترام إرادته وحرية في رسم قدره ومصيره عن طريق تخصصه في الدراسة أو المهنة التي يرغبها (حرب، 1998).

إلا أن الإبقاء على معدل الطلبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية كمييار وحيد للقبول في الجامعات الأردنية، إنما يعد مخالفة صريحة للتحول الديمقراطي في الأردن وانتهاكاً لمبادئ الديمقراطية القائمة على أساس المساواة والعدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة. كذلك فإن الجامعات الأردنية غير قادرة على استيعاب الطلبة الناجحين في امتحان شهادة الثانوية العامة، وأن هناك عمقاً في البرامج وطرق التدريس في معظم الجامعات الأردنية فهي لا تتجدد ولا تتطور، وأن هناك ضعفاً في الممارسات الديمقراطية للطلبة (الخطيب، 1999).

وهكذا فإنه يمكن القول إن مؤسسات التعليم في العالم المتقدم قطعت شوطاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية وتعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها. إلا أن الوضع مغايراً بدرجة كبيرة في مؤسسات التعليم في الوطن العربي، إذ لا يزال مفهوم الديمقراطية مصطلحاً حديثاً غير واضح المعالم، ولا تزال هناك الكثير من المعوقات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على تطبيق وتعزيز الديمقراطية بقيمها المتعددة التي أثرت على نشاط الجامعات الأكاديمي والإداري وحدت من ممارستها الديمقراطية في عملية اختيار مناهجها، وطرق تدريسها، واهتمامات البحث العلمي فيها، وأسس تعيين الهيئة التدريسية، وأسس قبول الطلبة، والحرية الأكاديمية للأكاديميين والحرية الإدارية للقائمين على هذه المؤسسات في حد ذاتها، هذا الأمر أثر في صنع وتشكيل العقل العلمي وأنتج مخرجات ضعيفة في المحتوى المعرفي وتدني الخبرة الفنية لهم.

يرجع الكثير من الباحثين (ابراهيم، 2009؛ زاهد، 2009) السبب الرئيس في ضعف الممارسة الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي إلى أن تلك المؤسسات ترتبط أطريراً بالسلطة السياسية للدول العربية؛ حيث إنها لم تحظ بالاستقلال التام عن المؤسسات السياسية للدولة. الأمر الذي أدى إلى الحد من كامل حرية مؤسسات التعليم العالي في



صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية. وعلاوة على ذلك فإن التدخل السياسي للدولة في عمل مؤسسات التعليم العالي أنتج حالة من السيطرة والوصاية على هيكيلية تلك المؤسسات وحربتها الأكاديمية فأصبحت المناهج، والنشاطات، وعملية الحوار والنقاش تخضع لمعايير السياسة العامة ضمن مبدأ المساءلة الأمنية. الأمر الذي أدى إلى الابتعاد كل البعد عن الوظيفة الأساسية للجامعات المتمثلة في إيجاد الفرد والمواطن الصالح القادر على التفكير والمشاركة والنهوض بتنمية البلاد وتطورها في جميع المجالات.

إن ربط إدارة مؤسسات التعلم العالي بالسياسة العامة سبب في ظهور الكثير من الانحراف العميق في عملية ممارسة الديمقراطية. فأسس قبول الطلبة لا تخضع لبدأ التنافس الحر ما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع للالتحاق بالجامعات، الأمر الذي أعطى بعض الفئات والطبقات تميزاً عن غيرهم من فئات المجتمع بالالتحاق بالجامعات، وكذلك الالتحاق ببعض التخصصات التي أصبحت حكرًا عليهم دون غيرهم، مما صبَّغ الكثير من الجامعات العربية بصبغة "الأوتوقراطية" (عبد الهادي، ٢٠٠٩) إذ لا يوجد تمثيل للطلبة باختلاف وتنوع خلفياتهم الاجتماعية والعرقية والاقتصادية. كذلك فإن الطلبة نادراً ما يتعرضون لتنمية قدراتهم ومعرفتهم وأفكارهم ومعتقداتهم المستقلة دون ضغط أو إكراه، الأمر الذي يزرع فيهم الخوف وقلة الرغبة في المشاركة في الحياة الجامعية.

إضافة إلى ما ذكر سابقاً فإن ضعف الحرية الأكاديمية التي يعاني منها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم وعملية تقييمهم حسب معتقداتهم وأفكارهم الشخصية وليس على أساس المعايير المهنية والعلمية (ابراهيم، ٢٠٠٩) أدى إلى التدخل والتقييد في عملية تدريسهم وحد من نشاطاتهم ومشاركتهم في الحياة الجامعية وعمل كذلك على انفصال اهتماماتهم البحثية بما لا يتعارض مع السياسة العامة. وهكذا ابتعد أعضاء الهيئة التدريسية وابتعدت الجامعات عن الواقع الذي يعيشه المجتمع وعن اهتمامات ومشاكل الطلبة.

أضف إلى ذلك معظم الجامعات العربية تعاني من شح في الموارد المالية الأمر الذي نتج عنه التأخر في مجارة التطورات والمستجدات التكنولوجية والمعرفية في الكثير من التخصصات، وأنتج أفراداً تنقصهم الكثير من الخبرات والمؤهلات والمهارات لمواكبة الحديث في تخصصاتهم وخاصة العلمية فيها. علاوة على ذلك فإن مؤسسات التعليم العالي تعاني من عدم توافق حاجات السوق والنمو الشامل والتعليم الذي أدى إلى زيادة في أعداد البطالة بين الفئات المتعلمة.

وخلاصة القول، للتغلب على عوائق الديمقراطية يجب أن تأخذ الديمقراطية في الوطن العربي في أكمل أشكال تطورها وأكثرها إجازاً والمطالبة بتفعيل التحول الديمقراطي والمناداة بقطع مراحل الديمقراطية الأمر الذي يضمن المزيد من المشاركة. إن التنمية في الوطن العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم العالي وهو المدخل الأساسي لتحقيق التقدم وإحداث التغيير والتحديث والتطوير. وللارتقاء بالتعليم العالي وتحسين نوعيته لا بد من استقلالية مؤسسات التعليم العالي عن السياسة العامة، مع التأكيد على ضرورة تعميق مفاهيم المشاركة والحوار والمساءلة والشفافية ضمن العملية التربوية ذاتها.

كذلك لا بد من تمكين مفاهيم الحرية، ونوعية التعليم، والممارسة الديمقراطية في تلك العملية. لا بد كذلك من إضفاء مفاهيم الحرية الأكاديمية والإدارية، وحرية واستقلالية المشاركة للطلبة، ولا بد كذلك من زيادة الموارد المالية لتلك المؤسسات وربطها بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية وإيجاد تشاركية معها لتطوير إنتاجية تلك المؤسسات.

### مشكلة الدراسة

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة التركيز على أهمية بناء وتعزيز الطالب في المرحلة الجامعية بمبادئ الديمقراطية. حيث إن الطالب في هذه المرحلة وإعٍ للآثار السلبية من عدم ممارسة وترسيخ مبادئ الديمقراطية. الأمر الذي يؤثر على الطالب من الكبت والكرهية والعنف وربما الاتجاه للإرهاب بسبب عدم توفير ظروف العدالة والمساواة وتفشي الصراعات العرقية أو الدينية بين الطلبة. وهذا أمر يمكن لمسه في الأردن من أحداث العنف والشغب التي حدثت داخل حرم الجامعات الأردنية الحكومية. ولهذا الأمر تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة للديمقراطية، ومعرفة دور الجامعات في ترسيخ وتشجيع السلوكيات الديمقراطية بينهم.

### أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية، بالإضافة إلى معرفة درجة اختلاف الممارسات الديمقراطية للطلبة في الجامعات الأردنية باختلاف جنسهم، ونوع الكلية، والسنة الدراسية، والموقع الجغرافي. وهل توجد علاقة بين دور الجامعات الأردنية ودرجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟.

## أسئلة الدراسة

إن نشر قيم الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي يتطلب التعرف إلى هذه القيم ومعرفة درجة تأصلها في الواقع الذي يعيشه الطالب في هذه المؤسسات. كما تتطلب معرفة دور الجامعات في التعزيز أو الحد من ممارسة تلك القيم والمبادئ التي تبنى عليها الديمقراطية. ولهذا تهدف هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟
- ٢- هل تختلف الممارسة الديمقراطية للطلبة باختلاف الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية، والموقع الجغرافي؟
- ٣- هل هناك علاقة بين دور الجامعات الأردنية ودرجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟

## أهمية الدراسة

في الأردن، تحظى مؤسسات التعليم العالي باهتمام أوساط واسعة من المجتمع والحكومة. لما لهذه المؤسسات من تأثير واسع وكبير ومؤثر على حياة المجتمع. ورسم مستقبل البلاد عن طريق إكساب الطلبة مفاهيم الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وإتاحة الفرصة لجميع الطلبة بالمشاركة بجميع الأنشطة، وتعزيز مهارة الحوار والنقاش عند الطلبة، وتطوير مهارات التعبير عن الذات، ومعرفة حقوق الطالب وواجباته. تعد دراسة الممارسات الديمقراطية داخل الجامعات الأردنية، كمؤسسات تعليم عال، أمراً مهماً لكافة المهتمين بإرساء مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن. ومن المؤكد أن تسهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في إعطاء الإدارات الجامعية والمهتمين وصاحب القرار صورة واضحة لاستئناف مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد من خلال تعزيز احترام حقوق الآخرين وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات، وإغناء الحوار والتسامح المتبادل ونبذ الإرهاب ومناهضة التعصب والكراهية. ومن الممكن أيضاً أن تمثل هذه الدراسة حافزاً نحو المزيد من الدراسات التي من شأنها تفعيل وتوجيه مسار البحث العلمي.

## مصطلحات الدراسة

الممارسات الديمقراطية في الجامعات: المشاركة والتفاعل فيما بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركة في اتخاذ القرارات. مع التركيز على تحقيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأن التعليم حق للجميع، وكذلك الإيمان بكرامة الفرد وقيمه واحترام إرادته وحرية في رسم

قدره ومصيره عن طريق تخصصه في الدراسة أو المهنة التي يرغبها (حرب، 1998). وتعرف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على الأداة المستخدمة (الممارسات الديمقراطية) في مجالاتها الأربعة (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعات موضوع الدراسة. **أدوار الجامعات:** تعرف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على الأداة المستخدمة (أدوار الجامعات) والتي خصصت لقياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية في مجالات (القوانين، والنشاطات).

### حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تناول (الممارسات الديمقراطية) في مجالاتها الأربعة (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعة الهاشمية وجامعة اليرموك وجامعة الحسين بن طلال. والأداة الثانية التي تتعلق بدور تلك الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية والتي تتضمن مجالي القوانين والتعليمات، والنشاطات. واقتصرت هذه الدراسة على استطلاع آراء طلبة الجامعة الهاشمية، وجامعة اليرموك، وجامعة الحسين بن طلال في مختلف الكليات العلمية والإنسانية، خلال العام الدراسي (2007/2008).

### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

#### مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعة الهاشمية، وجامعة اليرموك، وجامعة الحسين بن طلال في مختلف الكليات العلمية والإنسانية، خلال العام الدراسي (2007/2008).

#### عينة الدراسة

قد تم اختيار مواد دراسية من متطلبات الجامعة والتي تضم طلبة من مختلف الكليات العلمية والإنسانية، وقد تم توزيع (750) استبانة، وكان عدد الاستبانات التي تم استرجاعها من عينة الدراسة (451) استبانة. حسب متغير موقع الجامعة كان توزيع العينة (وسط 136، جنوب 160، وشمال 155)، وحسب متغير النوع (ذكر 208، وأنثى 234)، أما متغير السنة الدراسية فالتوزيع كان (أولى 156، ثانية 98، ثالثة 130، رابعة 62، وخامسة 5)، وحسب متغير الكلية (علمية 306، وإنسانية 145).

## أدوات الدراسة

من خلال الإطلاع على الأدب النظري المتعلق بالممارسات الديمقراطية، والرجوع الى أدوات عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الممارسات الديمقراطية قام الباحثان بإعداد وتطوير أدوات الدراسة. تضمنت الأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) أربعة مجالات هي (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعة الهاشمية وجامعة اليرموك وجامعة الحسين بن طلال. والأداة الثانية تتعلق بدور تلك الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية وتتضمن مجالي القوانين والتعليمات، والنشاطات. بالإضافة إلى معلومات شخصية للطلبة أفراد عينة الدراسة. توزعت فقرات الأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) وعددها (٣٣) فقرة على مجالات البحث الأربعة كما يأتي:

١- الحرية (١١ فقرة)

٢- المساواة والعدالة (٥ فقرات)

٣- المشاركة (١١ فقرة)

٤- المسؤولية (٦ فقرات)

وتم تدريج الإجابة عن كل فقرة حسب رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة و إجابة المستجيب كالاتي: (مرتفع - ٣ درجات، متوسط - ٢ درجة، ومنخفض - ١ درجة). أما علامة المجال فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على فقرات المجال. وتم اعتماد المحك التالي لدرجة الممارسة للأداة ككل وللمجالات الدراسة وفقراتها: درجة ممارسة منخفضة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (١ - ١,٦٦)، درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (١,٦٧ - ٢,٣٤)، درجة ممارسة مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (٢,٣٥ - ٣,٠٠).

أما الأداة الثانية (أدوار الجامعات) والتي خصصت لقياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية فقد كان عدد فقراتها (٢٠) فقرة موزعة كما يأتي:

١- القوانين (٨ فقرات)

٢- النشاطات (١٢ فقرة).

وتم تدريج الإجابة عن كل فقرة حسب رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة و إجابة المستجيب كالاتي: (مرتفع - ٣ درجات، متوسط - ٢ درجة، ومنخفض - ١ درجة). أما علامة المجال فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على فقرات المجال. وتم اعتماد المحك الآتي لقياس دور الجامعات ككل وللمجالات الأداة وفقراتها: درجة ممارسة منخفضة: تمثلها

الدرجات الواقعة بين (1 - 1,16)، درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (1,17 - 2,34)، درجة ممارسة مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (2,35 - 3,00).

### صدق أدوات الدراسة

للتأكد من صدق الأدوات فقد قام الباحثان بعرض الأداة الأولى بصورتها الأولية والتي تكونت من (37) فقرة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية، والأداة الثانية بصورتها الأولية والتي تكونت من (24) فقرة حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول ملائمة الفقرات وشموليتها ومناسبتها وانتمائها لمجالات الدراسة، ومدى ملائمة الصياغة اللغوية وأية تعديلات يرونها مناسبة. وبعد الأخذ بآراء المحكمين جاءت الأداة الأولى بصورتها النهائية متكونة من (33) فقرة موزعة على أربعة مجالات. والأداة الثانية بصورتها النهائية متكونة من (20) فقرة موزعة على مجالين.

### ثبات أدوات الدراسة

ولأجل حساب معامل الثبات للأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ككل (0,95)، أما معاملات الثبات لكل مجال فقد كانت موزعة كما يأتي: الحرية (0,91)، والمساواة والعدالة (0,80)، والمشاركة (0,94)، والمسؤولية (0,81).

قام الباحثان بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفى (Split-Half) على عينة تجريبية مكونة من (35) طالباً وطالبة من خارج أفراد عينة الدراسة، ومعاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة الأولى حسب معامل الارتباط بيرسون هي: الحرية (0,88)، المساواة والعدالة (0,97)، والمشاركة (0,96)، والمسؤولية (0,89)، والكلية (0,98).

ولأجل حساب معامل الثبات للأداة الثانية (أدوار الجامعات) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ككل (0,89)، أما معاملات الثبات لكل مجال فقد كانت موزعة كما يأتي: القوانين (0,81)، والنشاطات (0,80).

قام الباحثان بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفى (Split-Half) على عينة تجريبية مكونة من (35) طالباً وطالبة من خارج أفراد عينة الدراسة، ومعاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة الأولى حسب معامل الارتباط بيرسون هي: القوانين (0,81)، والنشاطات (0,80)، والكلية (0,88).

## الأساليب الإحصائية

بعد جمع البيانات تم إدخالها بواسطة الحاسوب لمعالجة البيانات الإحصائية باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS). وتم استخراج الإحصائيات الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية. وذلك لقياس متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على بنود الاستبانة. تم كذلك استخدام اختبار ألفا كرونباخ لحساب قيمة الثبات. وتم أيضاً استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample T-test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA way One) لمعرفة مستوى الدلالة بين المتغيرات

## نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم عرض النتائج ومناقشتها طبقاً لتسلسل أسئلة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

## أولاً: مناقشة السؤال الأول

نص السؤال الأول على "ما درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟" للإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة الأربعة وعلى الأداة ككل. والجداول رقم (1) الآتي يوضح ذلك.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتضح لدينا أن نتائج السؤال الأول تكشف أن درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية هي درجة متوسطة بشكل عام، حيث كانت ممارستهم للمجالات الثلاثة الأولى متوسطة، فيما كانت ممارستهم للمجال الرابع "المسؤولية" ممارسة ضعيفة. ومع أن نتائج هذا السؤال تتفق مع نتائج معظم الدراسات العربية والأردنية التي ذكرت سابقاً (مرسي، 1991؛ الأمين، 2007؛ الموسوي، 2000) التي أكدت على أن هناك غياب التقاليد الديمقراطية في الجامعات، وضعف في الممارسات الديمقراطية فيها. إلا أن هذه الدرجة مقبولة نوعاً ما بالنسبة للباحثين. إذ إن الوعي والممارسة للقيم الديمقراطية في المجتمع الأردني بشكل عام ما زالت في مرحلتها التنموية المستدامة بالرغم من الاهتمام الشديد للحكومات وإدارات الجامعات الأردنية في العقود الأخيرة لزيادة الوعي والاهتمام بحقوق الفرد، وضمان حرية التفكير، والتعبير عن الرأي، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع. إلا أن نتائج السؤال الأول تظهر أن هناك قصوراً في جميع حلقات التربية في المجتمع الأردني ابتداءً من البيت والأسرة التي تعتمد في تنشئتها على

التشدد والتسلط ومصادرة حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات وانتهاء بالمدارس التي تهتم بالمدرس والمناهج ولا تلامس بصورة واضحة احتياجات الطالب وتعتمد على أسلوب التلقين والاستظهار أسلوبًا للتدريس (السورطي، ١٩٩٨).

وهكذا يتربى وينضج الطالب من ثقافة التسلط والتشدد والكمب، فيصبح الأمر صعبًا عليه عندما يلتحق بالدراسة الجامعية إلى ممارسة الديمقراطية ضمن بيئة من الانفتاح والمشاركة. وبالنسبة للمجال الرابع "المسؤولية" فهذا أيضًا ليس بالنتيجة غير المتوقعة، إذ إن الظروف سابقة الذكر تشجع على مصادرة المشاركة وعدم تحمل المسؤولية في عملية صنع واتخاذ القرارات على جميع المستويات الأمر الذي يشجع الشباب على عدم اكتساب القدرة على تنمية حس المسؤولية في ذاته.

### الجدول رقم (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الممارسات الديمقراطية الأربعة والمجالات ككل

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال
٠,٣٩٢	١,٩٢٧	الحرية
٠,٨٤٥	١,٩٦	١ أمارس حقي في الترشيح للجان الطلابية
٠,٧٥٢	١,٧٢	٢ أمارس حقي في انتخاب اللجان الطلابية
٠,٧٤٣	٢,٠٣	١٨ تتيح لي الجامعة أن أعلم التراث الذي يحكي تاريخ الوطن ودوره الحضاري
٠,٧٧١	٢,٠٣	١٩ تهيئ الجامعة لي فرصة الاطلاع على الثقافات المتعددة
٠,٦٩١	١,٩٢	٢١ تقدم لي التوجيهات المناسبة للقيام بواجباتي
٠,٧١٠	١,٨٤	٢٢ أبدي تعليقات بناءة حول الموضوعات المختلفة
٠,٧٥١	٢,٠٦	٢٤ تتاح لي الفرصة لممارسة النشاطات التي أحبها
٠,٧٩٠	١,٩٨	٢٨ تتاح لي فرصة اختيار المهنة التي أحبها
٠,٧٦٦	٢,٠٤	٢٩ تتاح لي فرصة تغيير اختياري المهني
٠,٧٥٤	١,٨٧	٣٢ تشجعني الهيئة التدريسية على المناقشة والتعبير عن آرائي داخل المحاضرات
٠,٧٢٦	١,٧٥	٣٣ تتاح لي الحرية في طرح الأسئلة داخل المحاضرات
٠,٤٤٥	٢,٠٢٩	المساواة والعدالة
٠,٧٢٣	٢,١٠	٣ تتاح لي الفرصة لممارسة النشاطات الطلابية الملائمة لـرغباتي وميولي
٠,٧٤٦	٢,١٢	٤ تتاح لي الفرصة للقاءات والاجتماعات الطلابية داخل الجامعة
٠,٧٢٠	١,٨٢	٢٥ تهيئ لي الفرصة للتفكير بطريقة علمية في حل مشكلاتي
٠,٧٤٢	٢,٠٧	٣٠ أمارس نشاطات تحفزني على اكتشاف مواطن الغموض والشك في المعرفة والبحث عنها للوصول إلى الحقائق
٠,٦٩٦	٢,٠٣	٢١ تتاح لي الحرية بالتعبير عن آرائي وأفكاري داخل الجامعة
٠,٣٦٢	١,٨٢٢	المشاركة
٠,٦٤٧	١,٥٢	٥ أتقبل أفكار زملائي المتعددة وأحترمها وأعمل على تحسينها



## تابع الجدول رقم (1)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال	
٠,٧٠٥	١,٨٠	يتقبل الأساتذة وزملائي الطلبة أفكاري ويحترمونها	٦
٠,٦٧٣	١,٥٨	أهتم بملاحظات المجموعة ورأيها	١٠
٠,٧٠٧	١,٨٥	أتخلى عن رغباتي الشخصية لمصلحة المجموعة	١٢
٠,٧٣٨	١,٩٤	تتاح لي فرصة المناقشة في القضايا العامة	١٣
٠,٧٤٠	٢,٠٧	أتفاعل مع زملائي وأشاركهم في النشاطات التعليمية المختلفة داخل الجامعة وخارجها	١٤
٠,٧٦٤	٢,٠٥	أتفاعل مع زملائي وأشاركهم في المهارات الاجتماعية المتنوعة داخل الجامعة وخارجها	١٥
٠,٧٣٩	١,٩٩	أنخرط في العمل التطوعي الفردي والجماعي	١٧
٠,٦٧٣	١,٧٤	يصفني الآخرون إلى حديثي باهتمام	٢٢
٠,٧٢٠	١,٥٩	أؤمن بأهمية الاكتشاف ومواكبة التطور في التقدم العلمي	٢٦
٠,٧٤٥	١,٩١	أسهم في اقتراح الحلول الناجحة لحل المشكلات الطلابية	٢٧
٠,٣٨٩	١,٦٠٦	المسؤولية	
٠,٥٩٤	١,٣٧	أقدر الصفات المميزة في شخصيات الآخرين	٧
٠,٦١٧	١,٤٤	يتطور إدراكي بقيمة صفاتي وقيمة صفات الآخرين المختلفة ولا أحاول أن أقلل من تلك القيمة	٨
٠,٦٧٧	١,٧٠	يقدر الآخرون الصفات المميزة في شخصيتي	٩
٠,٧١١	١,٨٤	أعمل على الاستفادة من الوقت المتاح للتفكير	١١
٠,٧١٦	١,٧٥	أهتم بقضايا أبناء المجتمع كافة بغض النظر عن أعراقهم وأديانهم ومقدراتهم	١٦
٠,٦٥٣	١,٥٤	أصفي لحديث الآخرين باهتمام	٢٠
٠,٣١٤	١,٨٤٦	الكلية	

## ثانياً: مناقشة السؤال الثاني

نص السؤال الثاني على "هل تختلف الممارسة الديمقراطية للطلبة باختلاف الجنس. نوع الكلية. والسنة الدراسية. والموقع الجغرافي؟"  
وللكشف عن أثر اختلاف الجنس في الممارسات الديمقراطية على مجالات الأداء. والأداة بشكل عام فقد تم استخدام اختبار "ت" (t-test). والجدول رقم (٢) الآتي يوضح ذلك.

## الجدول رقم (٢)

اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة حسب متغير الجنس

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ت	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الجنس	المجال
٠,٤٢٦	٤٤٩	٠,٧٩٦-	٠,٣٩٤	١,٩١١	ذكور	١- الحرية
			٠,٣٩١	١,٩٤١	إناث	
٠,٦٤٤	٤٤٩	٠,٤٦٣-	٠,٤٦٢	٢,٠١٩	ذكور	٢- العدالة
			٠,٤٢٩	٢,٠٣٨	إناث	

تابع الجدول رقم (٢)

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ت	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الجنس	المجال
٠,٧٢٧	٤٤٩	٠,٣٣٦-	٠,٣٧٩	١,٨١٦	ذكور	٢- المشاركة
			٠,٣٤٨	١,٨٢٧	إناث	
×٠,٠٠٢	٤٤٩	٣,١١١	٠,٤٠٣	١,٦٦٧	ذكور	٤- المسؤولية
			٠,٣٦٩	١,٥٥٤	إناث	
٠,٨٩٥	٤٤٩	٠,١٣٢	٠,٢٣٩	١,٨٥٣	ذكور	٥- الكلي
			٠,٣٠١	١,٨٤٠	إناث	

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = ٠,٠٥$

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) أن متغير الجنس كان له أثرٌ ذو دلالة إحصائية على المجال الرابع (المسؤولية) فقط. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية فإنه يتضح أن ذلك الأثر كان لصالح الذكور، مما يعني أن تقييم الذكور في هذا المجال كان أعلى مما هو لدى الإناث. أما باقي مجالات الدراسة ومجموع مجالات الدراسة فلم يظهر أي أثر دال إحصائياً في تقييم أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير الجنس.

وللكشف عن أثر اختلاف متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية) في الممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام اختبار "ت" (t-test). والجدول الآتي رقم (٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣)

اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة حسب متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية)

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ت	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الجنس	المجال
٠,٤٧٦	٤٤٩	٠,٧١٣	٠,٣٩٠	١,٩٣٦	علمية	١- الحرية
			٠,٣٩٨	١,٩٠٨	إنسانية	
٠,٢٨٨	٤٤٩	١,٠٦٤-	٠,٤٤١	٢,٠١٤	علمية	٢- العدالة
			٠,٤٥٠	٢,٠٦٢	إنسانية	
٠,٠٥٣	٤٤٩	١,٩٣٧	٠,٣٦٢	١,٨٤٤	علمية	٣- المشاركة
			٠,٣٦١	١,٧٧٤	إنسانية	
٠,١٨٧	٤٤٩	١,٣٢٢	٠,٣٨١	١,٦٢٣	علمية	٤- المسؤولية
			٠,٤٠٤	١,٥٧١	إنسانية	
٠,٢٧١	٤٤٩	١,١٠٢	٠,٣١٢	١,٨٥٤	علمية	٥- الكلي
			٠,٣١٩	١,٨٢٩	إنسانية	

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = ٠,٠٥$

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٣) أن متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية) ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على أي من مجالات أداء الأداة ككل. وللكشف عن أثر اختلاف السنة الدراسية في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA). والجدول رقم (٤) الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤)  
تحليل التباين الأحادي لأفراد عينة الدراسة على مجالات ممارسات الديمقراطية حسب متغير السنة الدراسية

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
١- الحرية	بين المجموعات	٤	٠,١٤٩	٠,٩٦٩	٠,٤٢٤
	داخل المجموعات	٤٤٦	٠,١٥٤		
	المجموع	٤٥٠			
٢- العدالة	بين المجموعات	٤	٠,٠٠٩٥	٠,٤٨٢	٠,٧٤٩
	داخل المجموعات	٤٤٦	٠,١٩٩		
	المجموع	٤٥٠			
٣- المشاركة	بين المجموعات	٤	٠,٠٠٤٨	٠,٦٢٦	٠,٦٢٧
	داخل المجموعات	٤٤٦	٠,١٢٢		
	المجموع	٤٥٠			
٤- المسؤولية	بين المجموعات	٤	٠,٢٤٧	١,٦٤٠	٠,١٦٢
	داخل المجموعات	٤٤٦	٠,١٥١		
	المجموع	٤٥٠			
الكلية	بين المجموعات	٤	٠,٠٠٩٦٧	٠,٩٧٩	٠,٤٢٢
	داخل المجموعات	٤٤٦	٠,٠٠٩٧٨		
	المجموع	٤٥٠			

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha = 0,05$ .

يبين الجدول رقم (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية تعزى السنة الدراسية على جميع مجالات الممارسات الديمقراطية.

وللكشف عن أثر اختلاف الموقع الجغرافي في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA). والجدول رقم (٥) الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)  
تحليل التباين الأحادي لأفراد عينة الدراسة على مجالات ممارسات  
الديمقراطية حسب متغير الموقع الجغرافي

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
1- الحرية	بين المجموعات	2	0,281	2,486	0,084
	داخل المجموعات	448	0,152		
	المجموع	450			
2- العدالة	بين المجموعات	2	1,044	5,287	*0,005
	داخل المجموعات	448	0,194		
	المجموع	450			
3- المشاركة	بين المجموعات	2	0,00439	0,232	0,717
	داخل المجموعات	448	0,132		
	المجموع	450			
4- المسؤولية	بين المجموعات	2	0,251	1,660	0,191
	داخل المجموعات	448	0,151		
	المجموع	450			
الكلي	بين المجموعات	2	0,117	1,0185	0,319
	داخل المجموعات	448	0,098		
	المجموع	450			

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha = 0,05$

يبين الجدول رقم (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية تعزى لمتغير الموقع الجغرافي على المجال الثاني (العدالة). ولتحديد هذه الفروق بين المواقع الجغرافية فقد تم استخدام اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية لمجال (العدالة) والمبينة نتائجها في الجدول رقم (6) الآتي.

الجدول رقم (6)  
نتائج اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية على المجال الثاني  
"العدالة" حسب متغير الموقع الجغرافي

شمال	جنوب	وسط	وسط
*0,601	*0,822	-	وسط
0,220-	-	*0,822-	جنوب
-	0,220	*0,601-	شمال

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha = 0,05$

يبين الجدول رقم (6) وجود فروقات بين متوسطات الموقع الجغرافي (الوسط، متوسط حسابي = 2,129) و(الجنوب، متوسط حسابي = 1,965) و(الشمال، متوسط حسابي = 2,009) ضمن مجال (العدالة) وهي فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ( $\alpha = 0,05$ ) وهي لصالح (الوسط).

نتائج السؤال الثاني تكشف لنا أن ليس هناك دلالة إحصائية لمتغير الجنس والسنة الجامعية ونوع الكلية على ممارسات الطلبة للقيم الديمقراطية بشكل عام. وربما كان السبب في ذلك تشابه الظروف التي يواجهها الشباب في الأردن بغض النظر عن جنسهم وعمرهم وميولهم الأكاديمية. حيث يتعرض الجميع إلى نفس التنشئة والظروف الأسرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يقارب الشباب بشكل عام ضمن هذه الفئة العمرية إلى نفس الثقافة والاهتمامات.

إلا أن نتائج هذا السؤال كشفت أن هناك دلالة إحصائية لمتغير الجنس على المجال الرابع "المسؤولية" لصالح الذكور وهذه النتيجة أيضاً ليست مفاجئة لأن المجتمع الأردني كما في المجتمعات العربية، مجتمع شرقي ذكوري يعرض الشباب الذكور لخبرات ومعارف أكثر من الإناث الأمر الذي له تأثير إيجابي على وعيهم ومعرفتهم ومسؤوليتهم.

أما بالنسبة لمتغير الموقع الجغرافي فإن نتائج هذا السؤال توضح أن هناك دلالة إحصائية لصالح منطقة "الوسط" ويمكن أن تبرر هذه النتيجة إلى قرب الجامعات في هذه المنطقة من العاصمة السياسية الأردنية الأمر الذي يحمل تلك الجامعات ثقلاً سياسياً واجتماعياً. وأيضاً طلبة الجامعات في منطقة "الوسط" طلبة غير متجانسين، حيث يبرز التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والفكري ضمن فئات طلبة تلك الجامعات، الأمر الذي يثري الثقافة الجامعية فيها.

### ثالثاً: مناقشة السؤال الثالث

نص السؤال الثالث على "هل هناك علاقة بين درجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للممارسات الديمقراطية ودور الجامعات في تطوير وارساء وتشجيع الممارسات الديمقراطية بين طلبتها؟"

#### الجدول رقم (٧)

معامل ارتباط بيرسون بين مجالات الممارسات الديمقراطية ومجالات دور الإدارات الجامعية

المجموع	النشاطات	القوانين	
*.٠,٤٨٨	*.٠,٤٣٩	*.٠,٤٦٨	الحرية
*.٠,٤٣٣	*.٠,٤١٢	*.٠,٣٨٥	العدالة والمساواة
*.٠,٣٨٣	*.٠,٣٣٦	*.٠,٣٨٠	المشاركة
*.٠,٢٩٦	*.٠,٢٢٧	*.٠,٣٤٠	المسؤولية
*.٠,٥٠٦	*.٠,٤٤٩	*.٠,٤٩٧	المجموع

\* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة  $\alpha = 0,05$

يبين الجدول رقم (٧) وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين مجالات أداتي الدراسة وأداتي الدراسة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي بين الأداةين (٠.٥٠٦). وبلغت أعلى علاقة ارتباطية إيجابية بين مجال "الحرية" ومجال "القوانين" حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠.٤٦٨). وبالمرتبة الثانية جاءت العلاقة الارتباطية بين مجال "الحرية" ومجال "النشاطات" حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠.٤٣٩).

نتائج السؤال الثالث تظهر أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين دور الجامعات الأردنية وممارسات الطلبة للقيم الديمقراطية، وهذه النتيجة مقبولة حيث إنَّ قوانين وتعليمات الجامعات الأردنية تشجع وتسمح بتعزيز القيم الديمقراطية والتنمية السياسية بين طلبتها لإيجاد المواطن الصالح المشارك والمسؤول في خدمة الوطن في جميع المجالات، وذلك من خلال الحوار والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار وفي انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية المختلفة.

### التوصيات

أما التوصيات التي يمكن أن يتم اقتراحها استناداً إلى نتائج هذه الدراسة فهي، تعزيز توجهات الطلبة نحو النماذج القيادية والديمقراطية الموجودة داخل الجامعات وخارجها. وعقد دورات وورش عمل للطلبة لتعزيز إدراكهم لذاتهم ونحو الآخرين. كذلك التأكيد على إبراز شخصية الطالب في المحاضرات وجعله محور العملية التعليمية التعلمية وأساس الحصول على الحقيقة المعرفية، والقيام بعدد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بدور الجامعات الأردنية وممارسة الطلبة للقيم الديمقراطية متناولة عدد من المتغيرات الأخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة مثل الحالة الاقتصادية، والحالة الاجتماعية، والعمر. بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالأحوال المتعلقة بعملية التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات حتى يقوم أعضاء هيئة التدريس بعملهم على أكمل وجه مما قد ينعكس على دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية لدى الطلبة.

بالإضافة إلى العمل على تقوية الأواصر التي تربط أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين عن طريق إزالة الحواجز الإدارية التي كثيراً ما تضع سدوداً بين فئات النسيج البشري في الجامعة. فاللقاءات المنظمة يمكن أن تؤثر في فعالية وتعزيز الممارسات الديمقراطية، والتي يمكن أن تجمع عناصر من كليات ومراكز متعددة لفترات محدودة يمكن أن تفتح قنوات تواصل ومعرفة وفهماً مشتركاً ويمكن لها أن تجعل من الأفراد جماعة متحدة ومتآلفة.

## المراجع

- الأمين، محمد (٢٠٠٧). الدكتاتورية تعيق التعليم العالي (٢/١). تأسيس وترسيخ الجوهر: الديمقراطية والتعليم العالي في التعليم العالي في السودان. جريدة الميدان، (٢٠٤)، ٤.
- إبراهيم، خليل (٢٠٠٩). التعليم الجامعي الوضع الراهن والمعوقات والحلول. تم استرجاعه بتاريخ ٣ كانون ثاني ٢٠٠٩ من موقع <http://pulpilalwatanvoice.com/content-130863.html>.
- حرب، محمد (١٩٩٨). الإدارة الجامعية (ط١). عمان، الأردن. دار اليازوري العلمية.
- الخطيب، أحمد (١٩٩٩). القبول في الجامعات الأردنية: إشكالية الكم والكيف. جريدة الرأي الأردنية، العدد ١٠٦٢٠.
- السورطي، يزيد (١٩٩٨). السلطوية في التربية العربية المظاهر والأسباب والنتائج. المجلة التربوية، (٤٦)١٢، ٢٣٣-٢٨٥.
- زاهد، عبدالأمير (٢٠٠٩). بشأن مؤتمر عمان عن الحريات الأكاديمية. تم استرجاعه بتاريخ ٥ كانون ثاني ٢٠٠٩ من موقع <http://almadapaper.net/sub/0333./p.13.htm>.
- العبادي، هاشم، الطائي، هاشم، الأسدي، أفنان (٢٠٠٧). إدارة التعليم الجامعي. مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر. عمان، الأردن: مؤسسة الوران.
- عبدالهادي، طالب (٢٠٠٩). تلكؤ النظام العربي في اقتحام عقبة التحول الديمقراطي. تم استرجاعه بتاريخ ٢٨ كانون ثاني ٢٠٠٩ من موقع <http://www.aawsat.com/leader.asp?section.3> 105718=article&8583=no issue&
- عبود، عبدالغني، عبدالحמיד، جابر (٢٠٠٠). الإدارة الجامعية في الوطن العربي. دراسات في التربية المقارنة والإدارة التعليمية. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للنشر.
- مرسي، محمد (١٩٩١). دور الجامعات الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها. مجلة شؤون اجتماعية، ٢(٣)، ٥٤-٦١.
- الموسوي، نعمان (٢٠٠٨). الصديق البنائي للصيغة العربية لمقياس المعتقدات الديمقراطية للمعلم. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، ٩(١)، ٥٨-٧١.
- وزارة الخارجية الأردنية (٢٠٠٨). الأردن. تم استرجاعه بتاريخ ١٣ كانون أول ٢٠٠٨ من موقع [www.mfa.gov.jo](http://www.mfa.gov.jo).
- Carrison, W. (2003). Democracy, experience, and education: Promoting continual capacity for growth. **Phi Delta kappan**, 89(7), 525-529.
- Cassel. R. (2003). Let democracy become alive in the high schools of America so the seniors and parents can evaluate those programs. **Education**, 123(3), 432-444.

- Cookson, P. (2001). Fostering moral democracy. **Education (Chula Vista Calif)**, **123**(1), 205-209.
- Davis, R. O. (2003). Editorial does democracy in education still live. **Journal of Curriculum and supervision**, **19**(1), 1-4.
- Fish, S. (2007). Shared governance: Democracy is not as education idea. **Change**, **39**(2), 8-13.
- Glickman, C. (1998). Revolution, education, and the practice of democracy. **The Educational Forum**, **63**(1), 16-122.
- Mullen, C., & Johnson, W. (2000). Accountability – democracy tensions facing democratic school leadership. **Action in Teacher Education**, **28**(2), 86-101.
- Patrick, J. (2006). Content and process in education for democracy. **International Journal of Social Education**, **20**(2), 1-12.
- Print, M. (1999). Discovering democracy: The confirmation of civic and citizenship education in Australia. **International Journal of Social Education**, **14**(1), 65-79.
- Reiger, R. (2001). Graduating seniors make democracy become alive by evaluating their high school program. **Education (Chula Vista, Calif)**, **121**(4), 839-842.
- Romanish, B. (1998). Action research as exploration in democracy. **Teaching Education Columbia, S.C**, **9**(2), 79-83.
- Warring, T., & Warrins, D. (1999). Are you teaching for democracy? Developing dispositions, promotions democratic. Practice, and embracing social justice and diversity. **Actions Teacher Education**, **28**(2), 38.